

الحكم في القرآن

بقلم : محمد المختار العبيدي

في القرآن الكريم آيات كثيرة تدعو إلى نصب حكام بين الناس يزعون بعضهم عن بعض ويهدون إلى طريق الصلاح وينهون عن الفحشاء والمنكر والبغي . ومن أؤكد واجبات الحاكم في القرآن وأهمها الفصل بين المتخاصمين وإعطاء كل ذي حق حقه وردع المعتدين وكفّ أذاهم عن الغير . ذلك أن النفس البشرية مجبولة على العدا ، تأمر بالسوء وتهوى السطو والإيذاء . قال تعالى على لسان نبيه يوسف عليه السلام : « وَمَا أُبْرِيءُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَجِمَ رَبِّي » (1) . ولما كان الظلم صفة بارزة في الانسان فقد دعت الشرائع السماوية - رحمة بالإنسان - وأقرّ العقل كذلك نصب حكام يسوسون الناس بالعدل ويدفعون بعضهم عن بعض ويبينون لهم ما اختلفوا فيه ويقيمون على الظالمين الحدود . ومهما كان نوع السياسة التي حكم بها الحاكم وسواء بطش بالناس أو كان بهم رحيمًا ، حَكَمَ بالعدل أو أتبع الهوى

فإن وجود الحاكم أفضل من عدم وجوده: فالمجتمع الذي لا وازع فيه غالباً ما تسوده الفوضى وتعمّه سياسة الغاب ويأكل الأقوياء فيه الضعفاء لما في طباع البشر من حيوانية تفضي بهم الى التقاتل والتناحر. قال تعالى: « وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ » (2). وقال عبد الرحمان ابن خلدون في ضرورة نصب الوازع: « ثم إن هذا الاجتماع إذا حصل للبشر كما قررناه وتم عمران العالم بهم فلا بدّ من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم وليست السّلاح التي جعلت دافعة لعدوان الحيوانات العجم عنهم كافية في دفع العدوان عنهم لأنّها موجودة لجميعهم فلا بدّ من شيء آخر يدفع عدوان بعضهم عن بعض ولا يكون من غيرهم لقصور جميع الحيوانات عن مداركهم وإلهاماتهم فيكون ذلك الوازع واحداً منهم يكون له عليهم الغلبة واليد القاهرة » (3).

فالحاكم أسّ المجتمع ودعامته به يستقيم أمره وتتحقق مصالحه ويحصل أمنه واستقراره.

معنى الحكم لغة :

اتفقت كتب اللغة والتفسير على أن المقصود بالحاكم أولاً هو العالم والفقهاء. فقد جاء في لسان العرب في شرح كلمة حكم (مصدر حَكَمَ): « الْحُكْمُ الْحِكْمَةُ مِنَ الْعِلْمِ وَالْحَكِيمُ الْعَالِمُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: « وَأَتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا » أي علماً وفقهاً هذا ليحيى بن زكريا » (4) وزادت كتب اللغة إلى هذين المعنيين معنى القضاء بالعدل والفصل بين المتخاصمين بالحق جاء في اللسان ما

(2) سورة النحل / 61.

(3) ابن خلدون: المقدمة ص 43 ط. دار العلم بيروت 1978.

(4) ابن منظور: لسان العرب المجلد الاول ص 688 دار لسان العرب بيروت. د. ت.

يلي : « ... والعرب تقول حَكَمْتُ وَأَحَكَمْتُ وَحَكَمْتُ بمعنى مَنَعْتُ وَرَدَدْتُ ومن هذا قيل للحاكم بين الناس حاكم لأنه يمنع الظالم من الظلم . قال الأصمعي : أصل الحكومة ردّ الرجل عن الظلم » (5) . وقال تعالى في سورة الانعام مبيناً معنى الحكم الإلهي بأنه الفصل بالحق : « إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ الْحَقُّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ » (6) .

فالحاكم هو القاضي بالحق وهو الوازع الذي يفصل بين المتخاصمين بالقسط فلا يُبْخَسُ عنده المظلوم حَقُّهُ ولا يأمل الظالم عنده نيلَ عطفه ولا إبطال حكمه . وإذا ما جمع الحاكم إلى صفة القضاء بالعدل العلم والفقه في الدين والتفكر في أمر الله فقد أُوتِيَ الحكمة « وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا » (7) . فلا غرو أن تكامل المعنيان معنى الحكم الذي هو العلم والفقه والفصل بالحق ومعنى الحكمة الذي هو العلم بأحكام الله . وقد أكد الطبري على هذا التكامل في المعنى في شرحه لقوله تعالى « وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ » (8) فقال : « والصواب من القول عندنا في الحكمة أنها العلم بأحكام الله تعالى التي لا يدرك علمها إلا ببيان الرسول صلى الله عليه وسلم والمعرفة بها وما دلّ عليه ذلك من نظائره وهو عندي مأخوذ من الحكم الذي بمعنى الفصل بين الحق والباطل بمنزلة الجلسة والقيعة من الجلوس والقيود يُقال منه إن فلانا لحكيم بين الحكمة يعني به إنه لبيّن الإصابة في القول والفعل . وإذا كان ذلك كذلك فتأويل الآية : رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ

(5) نفس المرجع ، نفس الصفحة .

(6) سورة الأنعام / 57 .

(7) سورة البقرة / 269 .

(8) سورة آل عمران / 44 .

يتلو عليهم آياتك ويعملهم كتابك الذي تنزله عليهم وفصل قضائك وأحكامك التي تعلمه إياها» (9) .

ونجد في كتب الوجوه والنظائر (10) أو ما سمي بكتب التصارييف وجوها أخرى للحكم والحكمة فقد ذكر يحيى بن سلام في « كتاب التصارييف » (11) خمسة وجوه للحكمة هي كالتالي :

« الوجه الأول : الحكمة يعني السنة التي في الأمر والنهي وذلك قوله في البقرة » : وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ يعني القرآن « والحكمة » (12) يعني السنة التي في القرآن من الأمر والنهي والحلال والحرام . . . والوجه الثاني : الحكمة يعني الفهم والعقل وذلك قوله في سورة مريم ليحيى : « وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا » (13) يعني الفهم والعقل . . . والوجه الثالث : الحكمة النبوة وذلك قوله في النساء : « فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ » (14) يعني النبوة وقال لداود في البقرة : « وَآتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ » (15) يعني النبوة وعلم القضاء . والوجه الرابع : الحكمة يعني القرآن ظاهرا وعلم تفسيره وذلك قوله في البقرة : « وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ » (16) يعني العلم بما في القرآن

(9) الطبري : جامع البيان عن تأويل القرآن ج 3 / 87 و88 دار المعارف مصر . د . ت .

(10) انظر تعريفا ضافيا لهذا العلم في المقدمة القيمة التي صدرت بها هند شليبي كتاب يحيى بن سلام « التصارييف » الشركة التونسية للتوزيع 1979 .

(11) ص 201 وما بعدها .

(12) البقرة / 231 .

(13) مريم / 12 .

(14) النساء / 54 .

(15) البقرة / 251 .

(16) البقرة / 269 .

وقراءته ظاهراً « فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا » . والوجه الخامس الحكمة يعني القرآن وذلك قوله في سورة النحل : « أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ » (17) يعني بالقرآن .

فهذه وجوه خمسة بدت متقاربة في معناها لاشتراكها في مادة اللفظة الأصلية (ح-ك-م) . ولئن أكدت كتب التفسير على معنى القرآن ومعنى النبوة الدالة عليهما لفظة « حكمة » فإن بقية المعاني الأخرى ملتصقة بها شديد الالتصاق . فالنبوة لا تكون إلا مع الفهم والعقل وبالفهم والعقل تدرك معاني القرآن وبالقرآن يُوقَفُ على الأوامر والنواهي والحلال والحرام وإذا عرف الإنسان ما أحلّ الله وما حرّم استطاع أن يقضي بين الناس بالحق . ولا بدّ من التذكير في هذا الصدد بالتشابه اللفظي وكذلك المعنوي بين كلمتي حكمة و« حَكَمَةٌ » (بفتح الحاء المهملة وفتح الكاف والميم) وهي آلة كاللجام تمنع الدابة من الوقوع في الخطأ . والقاسم المشترك بين اللفظتين هو الرّدع والمنع . فالحاكم يرّدع والحَكَمَةُ تَمْنَعُ . وفي صورة حدوث الخطأ ، فللحاكم الوازع ردع المخطيء كما لراكب الدابة المتصرّف في الحَكَمَةِ ردع دابته . قال ابن منظور بعد أن أفاض القول في معنى لفظة حُكْم مقرباً بين معناها ومعنى لفظة حَكَمَة : « وفي الحديث ما من آدمي إلا وفي رأسه حَكَمَةٌ وفي رواية : « في رأس كل عبْدٍ حَكَمَةٌ إذا همّ بسيئة فإن شاء الله تعالى أن يقدعه بها (يكفّه بها) قدعه » . والحَكَمَة حديدة في اللجام تكون على أنف الفرس وحنكه تمنعه عن مخالفة راحبه » (18) .

وبنفس الرأي قال الفيروز آبادي في كلامه على مادة (ح-ك-م) فقال « . . . وأصل المادة موضوع لمنع يُقصد به إصلاح ومنه سمّي حكمة الدابة

(17) النحل / 125 .

(18) لسان العرب المجلد الأول ص 689 .

فَقِيلَ حَكْمَتُهُ وَحَكْمَتُ الدَّابَّةِ مَنَعَتْهَا بِالْحَكْمَةِ وَأَحْكَمَتْهَا جَعَلَتْ لَهَا حَكْمَةً
وَالْحُكْمُ بِالشَّيْءِ أَنْ تَقْضِيَ بِأَنَّهُ كَذَا أَوْ لَيْسَ بِكَذَا سِوَاءِ أَلْزَمْتَ ذَلِكَ غَيْرَكَ أَوْ لَمْ
تَلْزَمْهُ « (19) .

فَإِذَا كَانَ مِنْ مَعَانِي الْحُكْمِ الْهَامَّةُ الْفَصْلُ بِالْحَقِّ وَالرَّدْعِ وَالْمَنْعِ وَالْكَفِّ عَنْ
الْأَذَى فَعَكْسَ ذَلِكَ فِي اللُّغَةِ الْجَوْرِ وَالْعُسْفِ وَالظُّلْمِ وَالتَّعَدِّيِّ وَأَخَذَ مَا فِي أَيْدِي
الْغَيْرِ بِغَيْرِ حَقٍّ . لَذَلِكَ جَاءَتْ الْأَلْفَاظُ النَّالِيَةُ فِي الْقُرْآنِ مُقَابِلَةً لِلْكَلِمَةِ الْمُرَكَّبَةِ
الْحُكْمَ بِالْعَدْلِ : « الْهُوَى » بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : « فَأَحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ
وَلَا تَتَّبِعِ الْهُوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ » (20) وَلَفْظُ « ظَلَمَ » بِدَلِيلِ قَوْلِهِ
تَعَالَى : « قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعَجِكَ إِلَى نِعَاجِهِ » (21) وَ « شَطَطَ »
بِدَلِيلِ قَوْلِهِ : « فَأَحْكُمْ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ » (22) وَلَفْظُ عَدْوَانٍ أَوْ اعْتِدَاءٍ
بِدَلِيلِ قَوْلِهِ : « ... لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتَيْهَا وَمَا أَعْتَدْنَا » (23) .
فَيَتَجَلَّى لَنَا مِنْ هَذَا أَنَّ الْحُكْمَ هُوَ بِحَقِّ ضَرْبٍ مِنَ الْحِكْمَةِ وَالتَّعْقُلِ وَالرِّصَانَةِ
وَيُقَابِلُهُ الْهُوَى الَّذِي هُوَ صَنِيعُ النَّفْسِ الْأَمَارَةِ بِالسُّوءِ الَّتِي لَا تَرْتَدِعُ بِأَحْكَامِ
الْعَقْلِ وَلَا تَعْمَلُ بِنَوَاهِيهِ . وَإِذَا مَا جَازَ أَنْ نُسَمِّيَ مِنْ فَصْلِ بَيْنِ النَّاسِ بِالْحَقِّ
حَاكِمًا عَلَى وَزْنِ فَاعِلٍ فَلَا يَجُوزُ أَنْ نُسَمِّيَهُ حَكِيمًا عَلَى وَزْنِ فَعِيلٍ لِلْمَبَالِغَةِ .
لَذَلِكَ لَمْ يَخْتَصْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ الْأَخِيرَةِ إِلَّا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى . فَقَدْ وَصَفَ اللَّهُ
نَفْسَهُ بِكَوْنِهِ حَكِيمًا * فِي سَبْعٍ وَتَسْعِينَ آيَةً وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِكَوْنِهِ « خَيْرَ الْحَاكِمِينَ »

(19) الفيروز آبادي : بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز تحقيق محمد علي النجار ج 2 / 491
القاهرة 1385 .

(20) ص / 26 .

(21) ص / 24 .

(22) ص / 22 .

(23) المائة / 107 .

* يدخل في ذلك كل ما هو صادر عنه كالذكر الحكيم والقرآن الحكيم والأمر الحكيم .

و«أحكم الحاكمين» في خمس آيات . فالله حكيم والحكمة من صفاته اختص بها ولم يشاركه فيها أحد . وحتى الذين أوتوا نصيبا من الحكمة من البشر فهم من المصطفين الأخيار أصطفاهم ربهم ليكونوا أنبياء ورُسلاً يبلغون وحيه وينشرون رسالته وجعل لهم ما به تحيا الرسالة وتنتشر : الحكمة وفصل الخطاب .

فالحكمة لله جميعا يهبها لمن يشاء وممسكها عمن يشاء وحتى الأنبياء والرسل أنفسهم فليسوا حكماء في كل ما يقولون ويفعلون لأنهم لو كانوا كذلك لما عصى آدم ربه . قال تعالى : « فَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى » (24) وما استغفر داود ربه عندما قضى بغير الحق . قال تعالى : (وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ) (25) . فلئن أنطق الله رسله وأنبياءه بالحكمة وآتاهم فصل الخطاب فإنه ترك فيهم ما به حافظوا على صفاتهم البشرية التي منها الحب والكراهية والميل والإعراض والضعف والقوة والاصابة والإخفاق واللين والشدة . فالرسل والأنبياء مَوْسُومُونَ بالبشرية والرسالة طارئة عليهم . لذلك كانوا يعيشون بين الناس و« يتسوقون » كسائر عباد الله ويحيون الحياة التي ارتضى الله لهم وهذا ما استغربه عليهم الكفار فقد جاء في القرآن على لسانهم : وَقَالُوا مَا هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا أَوْ يُلْقَى إِلَيْهِ كَنزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا . . . الآية » (26) .

فإذا ما قيل إذن في الإنسان إنه حكيم كقول الطبري في شرح معنى الحكمة : « إن فلانا لحكيم بين الحكمة يعني به إنه لبين الإصابة في القول

(24) سورة طه / 121 .

(25) سورة ص / 24 .

(26) سورة الفرقان / 7 و 8 .

والفعل « (27) فذلك من باب التجاوز لا الوجوب والتشبه بالخالق بقدر الطاقة البشرية لا الانصاف ولذلك لم يشترك الانسان - مهما أوتي من حكمة - مع الله في صفة « حكيم » . والذين حازوا نصيبا من الحكمة فقد أوتوها وكرّموا بها كاهبة توهّب والمنة تُمنّ . وقد بين الإمام فخر الدين الرازي في « التفسير الكبير » استنادا إلى أقوال الفلاسفة أن المقصود بالحكمة إذا ما ذكرت للانسان أنها تشبه فقط بالإله في صفة من صفاته وليست اتصافا حقيقيا . قال الرازي : « وعبر بعض الفلاسفة عن الحكمة بأنها التشبه بالإله بقدر الطاقة البشرية : » (28) . فالحكمة لله صفة وللإنسان تشبه . والشبه ليس كالأصل . ولما كان غير جائز أن نقول في الإنسان إنه سميع وعليم إذ هما صفتان من صفات الله تعالى فقياسا على ذلك نقول إنه لا يجوز القول بأنه حكيم وإلا آتصف بما لا يعقل أن يتصف به من صفاته سبحانه . فالمخلوق سامع وعالم وخالقه سميع عليم وكذلك المخلوق غير المعصوم حاكم وخالقه هو أحكم الحاكمين .

وزاد الرازي الى فكرة التشبه المذكورة ما يلي : « ... الحكمة هي الفصل بين الحق والباطل وهو مصدر بمعنى الحكم كالقعدة والجلسة ... ومثال هذا الخبر والخبرة والعذر والعذرة والغل والغلة والذل والذلة » (29) . وهو تعريف للحكمة تشترك فيه كتب التفسير أو تكاد .

مادة حكم في القرآن :

وردت مادة (ح-ك-م) في القرآن عشراً ومائتي مرة ولم تختص بها الآيات المدنية دون المكية ولا المكية دون المدنية لحاجة الناس في كل مكان

(27) الطبري : جامع البيان ج 3 / 87 و 88 .

(28) فخر الدين الرازي : التفسير الكبير ج 4 / 74 ط ، المطبعة البهية المصرية 1354 هـ / 1935 م .

(29) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

وزمان إلى حكام يُعلّمون الناس أمور دينهم ودنياهم وينشرون بين الناس العدل ويقيمون على الظالمين الحدود . فكان الفصل بين الناس بالحق فرضاً من فروض الكفاية حتمّة الشرائع السماوية وأقرّه العقل ودعت إليه النفسُ الأمارّة بالسوء . لذلك توزّعت آيات الحكم في القرآن على المكّي والمدني دون تخصيص .

والحكم في القرآن أحكام ثلاثة : حكم لله وهو خير الحاكمين وثاني للأنبياء والرسل منزّه عن الزلل إلاّ فيما قلّ ونذر* وثالث للبشر ليس عدلاً كلّ ولا جوراً كلّ ، وإنما هو حكم الإنسان المسكون بعقل وازع ونفس غاوية . ونهتّم في هذا الفصل بالنوع الثالث المتعلّق بحكم الإنسان على أن نعود إلى الحكمين المذكورين الآخرين في فصل قادم إن شاء الله .

إنّ تناولنا لمادة (ح - ك - م) في عشرة ومائتي موضع لا يعني أنّنا تناولنا جميع الآيات التي تعرّضت لمسألة الحكم . فلكلمة حكم وجوه ونظائر كما يقول علماء التفسير ، وقد يستعاض عن لفظة حكم في القرآن بأحد الألفاظ التالية : عدل أو فصل أو قضاء أو قسط أو حق . فقد وردت جميع هذه الألفاظ في آيات كثيرة بعضها مكّي وبعضها الآخر مدني ودلّت جميعها على معانٍ متشابهة وتضمّنت دعوة إلى الناس ليتفقّوها في الدّين ويحكموا بين الناس بالحق وينعموا النظر ليكون الاختيار في الأحكام بعد الاختبار والفصل بعد التّثبت .

* أحكام الرسل والأنبياء إذا كانت صادرة عن وحي إلهي فهي منزّهة صحيحة فهم لا ينطقون عن الهوى وإنّما يبلغون وحيّاً يوحى أما إذا كانت أحكامهم اجتهدات فردية غير ممّلة من لدن حكيم خبير فقد يصيب فيها الانبياء وقد يخطئون . فلا غرو أن عاتب الله الرسول الكريم في مسألة الأسرى (الأنفال / 67) وعاتبه في شأن عبد الله بن مکتوم في الآيات الأولى من عبس كما عاتب داود في ص / 2 .

والجدير بالذكر هو أن كلمة حكم غالباً ما ترد في القرآن متبوعة بإحدى الكلمات الخمس المذكورة للتأكيد على ضرورة الحكم بالعدل وتوسيع نطاقه فلا يبقى محصوراً في الأحداث التي نزل من أجلها ولا في قوم دون آخرين . لذلك نعثر على عبارات قرآنية من قبيل : « ... أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ » (30) أو قوله : « فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ » (31) أو قوله « خَيْرُ الْفَاصِلِينَ » (32) بمعنى خير الحاكمين أو قوله « فَأَحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ » (33) أو قوله « وَقَضَى بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ » (34) فلما كانت جميع هذه الالفاظ متشابهة في معناها وقد ناب بعضها عن بعض في آيات ، وأُلْحِقَ بعضها ببعض في آيات أخرى فقد رأينا أن نقف عند أكثرها تواتراً وهي كلمة حكم دون أن نستغني عن الالفاظ الأخرى . فقد اعتمدنا هذه الالفاظ لشرح ما اعتاص علينا فهمه واستمددنا منها بعض الاستنتاجات التي يعسر الوصول إليها لو اكتفينا بمادة (ح - ك - م) وحدها .

حكم الإنسان :

ورد الكلام على حكم الانسان في الآيات التالية : البقرة / 188 ، النساء / 35 و 58 و 60 ، المائدة / 44 و 45 و 47 و 50 و 95 ، الانعام / 136 ، يونس / 35 النحل / 59 العنكبوت / 4 ، الصافات / 154 ، الجاثية / 21 القلم / 36 و 39 .

هذه هي جملة الآيات التي ذكرت أحكام الإنسان وأقصيته باعتماد مادة حكم دون سواها . وقد نزلت في ظروف مخصوصة وفي أناس مخصوصين إلا

(30) النساء / 58 .

(31) المائدة / 42 .

(32) الانعام / 57 .

(33) ص / 22 .

(34) المائدة / 42 .

أن جمهور المفسرين قد خرجوا بها من التخصيص إلى التعميم ومن أفراد معلومين إلى جمهور المسلمين كافة . والتمتعن في هذه الآيات يلاحظ أن حكم الانسان جائر في أغلب الأحيان . فنادرا ما يعدل الحكم لطغيان العاطفة عليهم وانسياقهم وراء الشهوات وحبهم للإرتشاء وإعراضهم عن الحكم بما أنزل الله . وقد جرى الكلام في هذه الآيات المشار إليها على التحقير والتعريض والتوبيخ لإعراض الحكام - إلا القليل منهم - عن الحكم بما أنزل الله والعمل بأوامره . ومما يدل على سوء أحكامهم وكثرة افتراءاتهم وركونهم إلى الهوى كثرة العبارات الواردة في شأنهم من قبيل : « فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ » و« سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ » . وقد أراد الله بذلك تبيكتهم والتعريض بهم وتحقير صنيعهم .

وقد أمر الله ولاية المسلمين باعتبارهم حكاما يرعون شؤون الناس بأن يعدلوا ويقسطوا حتى يكونوا أسوة حسنة لسائر الناس وحتى لا يبغي الأقوياء على الضعفاء فيزول الأمن ويقل الكسب ويتلبس النفوس الخوف والجزع . فأمر الناس كالأمانات بين أيدي الحكام إن شاؤوا ضيعوها وإن شاؤوا أدوها إلى أصحابها . قال تعالى : « إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ » (35) . وقد فسر الطبري هذه الآية بقوله : « إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ يَا مَعْشَرَ وَلَاةِ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ تُؤَدُّوا مَا إِتَّمَمْتُمْ عَلَيْهِ رِعْيَتَكُمْ مِنْ فَيْئِهِمْ وَحَقُوقِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ وَصِدْقَاتِهِمْ إِلَيْهِمْ عَلَى مَا أَمَرَكُمُ اللَّهُ بِإَدَائِهِ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ مِنْ هَوْلِهِ بَعْدَ أَنْ تُصِيرَ فِي أَيْدِيكُمْ لَا تَظْلِمُوهَا أَهْلُهَا وَلَا تَسْتَأْثِرُوا بِشَيْءٍ مِنْهَا وَلَا تَضَعُوا شَيْئًا مِنْهَا فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ وَلَا تَأْخُذُوهَا إِلَّا بِمَنْ أذنَ اللَّهُ لَكُمْ بِأَخْذِهَا مِنْهُ قَبْلَ أَنْ تُصِيرَ فِي أَيْدِيكُمْ وَيَأْمُرَكُمْ إِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَهُمْ

بالعدل والانصاف وذلك حكم الله الذي أنزله في كتابه وبَيَّنَّه على لسان رسوله لا تعدوا ذلك فتجوروا عليهم (36) .

ورغم هذا الأمر الصريح بتأدية الأمانات إلى أهلها وبالتزام العدل في المعاملات وفي إصدار الأحكام ، فإن أحكام البشر تبقى حسب ما هو وارد في القرآن ظالمة جائرة وتعلقهم بما شرفوا به - أي القضاء - كأوهن ما يكون التعلق . فكلما حرك أولي الأمر نعيم هذه الدنيا وخيراتها جاروا على الناس واحتكموا إلى غرائزهم وتنكروا للأحكام القرآنية فنصروا ظلما وأذلوا مظلوما وبذلك يكونون قد أغضبوا الله وأغضبوا فريقا من الناس كانوا حقيقين بالارضاء . قال تعالى : « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ » (37) . فالكثير من الناس يصانعون الحكام بأموالهم ويرشونهم ليقضوا لهم بها على غيرهم . والتمتعن في قوله تعالى : « وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ » يدرك الصلة المتينة بين إدلاء الدلو بمعنى إرساله وإدلاء الرشوة من الرشاء بمعنى مدها وهو تأويل ذهب إليه جمهور المفسرين . لذلك حذر الله الحكام أنفسهم (ويحذركم الله نفسه وإلى الله المصير) . آل عمران / 28) وبين لهم ان قضاءهم بغير الحق مدعاة لغضبه وسخطه . يقول الطبري في معنى أكل الأموال بالباطل : « من مشى مع خصمه وهو له ظالم فهو آثم حتى يرجع إلى الحق وأعلم يا ابن آدم أن قضاء القاضي لا يُحلّ لك حراما ولا يحقّ لك باطلا وإنما يقضي القاضي بنحو ما يرى ويشهد به الشهود والقاضي بشر يخطئ ويصيب وأعلموا أنه من قد قُضِيَ له بالباطل فإن خصومته لم تنقض حتى يجمع الله بينهما يوم القيامة

(36) الطبري : جامع البيان ج 8 / 494 .

(37) البقرة / 188 .

فيقضي على المبطل للمحقّ بأجود ممّا قُضيَ به للمبطل على المحق في الدنيا (38) فالحاكم مدعوّ إلى إعمال الرأي وإنعام النظر وإدامة التفكير ليكون الفصل بعد الثبوت والاختيار بعد الاختبار . وهو - مع تحرّيه وثبّته عرضة للوقوع في الخطأ لعلمه بالظاهر دون الباطن ولقدرة بعض المحتكمين إليه على التمويه والمغالطة والمحااجة والإفحام . وهو نوع من أنواع الخطأ الذي قد لا يؤاخذ عليه الحاكم لعلمه بما يرى وغياب السرائر عنه وهو ما نبّه إليه الرسول عليه الصلاة والسلام : فقد جاء في « صحيح مسلم » في « باب الحكم بالظاهر واللعن بالحجة » ما يلي : « حدّثنا يحيى بن يحيى التميمي ، أخبرنا معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنكم تختصمون إليّ ولعل بعضكم أن يكون ألحنّ (أبلغ بالحجة وأعلم) بحجّته من بعض فأقضي له على نحو ممّا أسمع منه . فمن قطعت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه ، فإنّما أقطع له به قطعة من النار » (39) .

يبدو ممّا تقدّم أن خطأ الحكام خطآن : خطأ عن جهل أو نسيان وخطأ عن عمد . أما الأوّل فهو المشار إليه في حديث الرسول . والمخطيء في هذه الحالة معفو عنه ، مغفور له ذنبه بعد الاستغفار والتوبة بدليل قوله تعالى : « إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ » (40) . أما من تعمّد الخطأ لحاجة يريد قضاءها كالتقرب الى أصحاب الجاه أو نصرة قريب أو الحصول على رشوة ، فهذا الحاكم قد رام فساداً في

(38) الطبري : جامع البيان ج 3 / 550 .

(39) أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري : « صحيح مسلم » ج 3 / 1337 ط . ، دار احياء التراث العربي 1375 هـ / 1955 م .

(40) النساء / 16 .

الأرض باستحلاله ما هو حرام وتحريمه ما هو حلال واستعاضته عن الحق بالبغي . وقد شبه الله هؤلاء الحكّام بالشياطين الذين يريدون أن يوقعوا الناس في الكفر ونهى عن الاحتكام إليهم لأنّ اللجوء إليهم للفصل في القضايا إنّما هو لجوء إلى الطاغوت وقد أمر الإنسان أن يكفر به . قال تعالى : « أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا » (41) . وتذكر لنا كتب التفسير أن هذه الآية قد نزلت في كعب بن الأشرف المعاصر للرسول (ﷺ) وقد كان يحكم بين اليهود بما تمليه عليه عواطفه وميوله حتى سُمّي بالطاغوت لبغيه وطغيانه . قال السيوطي : « نزلت لما اختصم يهودي ومنافق فدعا المنافق إلى كعب بن الأشرف ليحكم بينهما ودعا اليهودي الى النبي صلى الله عليه وسلم فأتياه ففضى لليهودي فلم يرض المنافق . . . » (42) .

ولئن نزلت هذه الآية في شخص بعينه هو كعب بن الأشرف فإن المعاني الواردة فيها تخرج بها من مجال الواحد الفرد إلى مجال الكثرة والجماعة . فالطاغوت الذي هو في الآية كعب بن الأشرف له نظراء كثيرون في عهده وفي غير عهده طغوا وتجبروا وعاثوا في الأرض فسادا . فكان الكلام موجّها فيها اليه وإلى هؤلاء جميعا . لذلك لا نجد تخصيصا في هذه الآية . ف « الطاغوت » كلمة عامة جدّا غني بها في البدء شخص بعينه ثم خرجت من التخصيص إلى التعميم لعدم انحصار البغي في زمن دون زمن وفي أناس دون آخرين . لذلك يمكن القول بأن أغلب الأحكام الواردة في القرآن في شأن الحكم قد خرج بها

(41) النساء / 60 .

(42) السيوطي والمحلي : تفسير القرآن الكريم ص 11 مكتبة الملاح دمشق 1398 هـ / 1978 م .

المفسرون من مجال التخصيص إلى مجال التعميم لِكَيْلَا تبقى محصورة في حدث بعينه ولا في أناس معينين ولذلك كثر في القرآن استعمال ضمير الغائب ليشمل الكلام الحاضر والغائب والقريب في الزمن والبعيد : قال تعالى : . . . ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ وَهُمْ مُعْرِضُونَ ، آل عمران/ 23 . يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ . . . النساء/ 60 ، وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ، النساء/ 60 ، وَمَنْ لَمْ يُحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ، المائدة/ 44 ، أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ، النحل/ 59 ، سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ، العنكبوت/ 4 . وقد يعوّض ضميرُ المخاطب إذا كان الكلام موجّهاً توجيهاً خاصاً إلى الرسل والأنبياء وكلّما وردت الأفعال في الأمر أو كانت مضارعة مسبوقة بأداة من أدوات النفي أو النهي أو الأمر : وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ . . . البقرة/ 188 ، وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ . . . النساء/ 35 ، فَإِنْ جَاؤُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ ، المائدة/ 42 .

إن الوقوف عند الآيات المشار إليها أنفا يطلعنا على حقيقة حكم الإنسان الموسوم بالجور والعسف . وكأنّ الحكّام قد آثروا للأسباب التي ذكرنا الباطل على الحق والارتجال على التريث والبغي على العدل . وقد شدّد الله النكير على هؤلاء وازدري صنيعهم فقال : « أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ » (43) . ولئن كان الكلام موجّهاً في هذه الآية في البدء الى اليهود الذين كانوا يصانعون الأغنياء ويُذِلُّون الفقراء فإنّ معنى الآية يخرج بها عن هذا المدار الضيق لتشمل كلّ الحكام الذين يركنون إلى الظلم والعسف بغض النظر عن الأمكنة والأزمنة . قال القرطبي في شرح هذه الآية : « والمعنى أن الجاهلية كانوا يجعلون حكم

الشريف خلاف حكم الوضع كما تقدّم في غير موضع وكانت اليهود تُقيمُ الحدود على الضعفاء الفقراء ولا يقيمونها على الأقوياء الأغنياء فصارعوا الجاهلية في هذا الفعل « (44) .

فإذا ما كانت السّمة الغالبة على حكم الإنسان هي الجور والعسف كما دلّت على ذلك الآيات الواردة فيها لفظ حكم ، باستثناء الآية 3 من سورة النساء والآية 9 من سورة المائدة ، فإنه يجوز القول بأن الحكم خطّة كثيرة المزالق ، قد لا يقدر على تحمّلها إلّا من استطاع مغالبة هوى النفس ورباً بنفسه عن دنياه الحاجات والمكاسب . وقد نبّه القرآن إلى فساد حكم الإنسان وضرب الأمثال بصنائع أمم سابقة ليصلح النفوس ويبعث على الاتعاظ والاعتبار . ولئن كانت اللهجة التي خاطب بها الحكماء مبيّته حيناً عنيفة حيناً آخر فإنّ الغاية منها تبقى دوماً التأثير والإصلاح والحمل على الارعواء .

محمد المختار العبيدي